



مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن
Middle East Studies Center - Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

الأزمة السودانية

استراتيجية الخروج



العدد التاسع عشر

كانون الثاني/ يناير 2020



مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن
Middle East Studies Center - Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فريق الأزمات العربي- ACT الأعضاء الدائمون

قاصد محمود الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن	جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)
نظام بركات أستاذ العلوم السياسية- الأردن	محمد العديناات أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن
حامد القويسي أستاذ العلوم السياسية في جامعة لندن- بريطانيا	عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي- الأردن
عبد القادر عامر مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (مقرر الفريق)	صباح الياسين أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

قائمة المحتويات

2.....	الملخص التنفيذي
5.....	أولاً: بيئة الأزمة وخلفياتها
9.....	ثانياً: توصيف الأزمة
13.....	ثالثاً: أسباب الأزمة ودوافعها
13.....	رابعاً: التركيبة الجديدة للمرحلة الانتقالية والتحديات أمام الحكومة فيها
15.....	خامساً: مواقف الأطراف المحلية من الأزمة
18.....	سادساً: مواقف الأطراف الخارجية من الأزمة
23.....	سابعاً: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف
31.....	ثامناً: استراتيجية الخروج من الأزمة
35.....	Executive Summary



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

الملخص التنفيذي

شكّلت التحولات السياسية في السودان منذ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018 أزمة عربية جديدة نتج عنها تداعيات كبيرة على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في السودان والمنطقة، ولذلك فقد ارتأى فريق الأزمات العربي- ACT أن يخصص هذا العدد من تقاريره لبحثها، حيث يبحث التقرير في بيئة الأزمة وخلفياتها، وتوصيفها ودوافعها، والتركيبية الجديدة للمرحلة الانتقالية وتحديات الحكومة فيها، ومواقف أطراف الأزمة المحلية والإقليمية والدولية، وسيناريوهات مستقبل الأزمة واستراتيجية الخروج منها.

شهد السودان أزمة سياسية واقتصادية، تمثلت بالاحتجاجات التي اتسعت في مختلف المدن وبمشاركة شرائح واسعة من المجتمع والاتجاهات السياسية، والتي طالبت بإسقاط النظام ورحيله، ويناقش التقرير أسباب الأزمة ودوافعها؛ حيث تبين أن أهمّها: ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية كمحرك مباشر، والتوتر السياسي الداخلي وتراجع الحريات بالمقياس السوداني، وانغلاق الحياة السياسية، والأزمة الاقتصادية الناتجة عن سوء الإدارة والحصار الأمريكي الدولي الخانق، وانفصال الجنوب وفقدان مورد اقتصادي كبير من عائداته، إضافة إلى استمرار التمردات المسلحة، خصوصاً في منطقة دارفور.

وقد شهدت الاحتجاجات أعمال عنف راح ضحيتها العشرات، مما زاد من قوة وحدة واتساع الاحتجاجات في ظل معالجة غير موفقة من نظام الحكم القائم برئاسة عمر البشير الذي أعلن الطوارئ ومكّن العسكر من حكم الولايات في 23 شباط/ فبراير 2019، وفي 6 نيسان/ أبريل 2019 اندفعت الاحتجاجات إلى مقر وزارة الدفاع وقيادة الجيش والقصر الجمهوري، مما زاد من حدة الأزمة ومخاطرها على النظام وعلى الاستقرار السياسي في البلاد، وفي 11 نيسان/ أبريل 2019 اتخذت اللجنة الأمنية بقيادة وزير الدفاع قراراً بتنحية الرئيس عمر البشير وإنهاء حكمه وتولي مجلس عسكري انتقالي برئاسة وزير الدفاع عوض بن عوف السلطة لفترة انتقالية أقصاها سنتان تجري خلالها إصلاحات سياسية وانتخابات عامة تقود إلى مجلس شعب وحكومة مدنية، وفي اليوم التالي أعلن بن عوف استقالته وإقالة نائبه، وهو رئيس الأركان، وتعيين عبد الفتاح البرهان رئيساً للمجلس العسكري الانتقالي والذي بدوره عين محمد حمدان دقلو (حميدتي) نائباً له.

وعلى إثر ذلك تفاقمّت الأزمة بارتفاع سقف المطالب من المحتجين بتسليم السلطة إلى المدنيين، وتحييد أي دور سياسي للجيش، وبرزت "قوى الحرية والتغيير" كممثل شرعي للمحتجين، وبدأت مفاوضات مع المجلس العسكري في 13 نيسان/ أبريل 2019، أي بعد يومين من إقالة الرئيس البشير، على آليات المرحلة الانتقالية والضوابط النازمة لهذه المرحلة، وقد شهدت المفاوضات الكثير من التوترات التي بلغت ذروتها بقيام قوات الأمن بفض الاعتصام القائم أمام القيادة العامة في 3 حزيران/ يونيو 2019 مما أدى



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

إلى إيقاف التفاوض، ودفع برئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد لزيارة السودان وقيادة جهود وساطة شارك فيها الاتحاد الأفريقي لإعادة إحياء التفاوض بين الطرفين، والتي نتج عنها توقيع وثيقة دستورية توافق عليها المجلس العسكري و"قوى الحرية والتغيير" في احتفالية رسمية في 17 آب/ أغسطس 2019، وقد نصّت الوثيقة على أن تكون مدة المرحلة الانتقالية 39 شهراً تتم إدارة البلاد فيها من خلال ثلاثة مستويات للحكم: مجلس السيادة الذي تم الاتفاق على اقتسام عدد أعضائه مناصفةً بين العسكريين والمدنيين، وأن تكون رئاسته بالتناوب على مرحلتين تستمر الأولى منهما لـ 21 شهراً يقودها العسكريون يمثلهم الفريق عبد الفتاح البرهان، وتستمر الثانية لـ 18 شهراً يختار المدنيون رئيسها من "قوى الحرية والتغيير"، والمستوى الثاني هو مجلس الوزراء الذي يقوم بإدارة الوزارات والمؤسسات وتنفيذ السياسات، على أن تشكّله "قوى الحرية والتغيير". والمستوى الثالث هو مجلس تشريعي انتقالي يكون لـ "قوى الحرية والتغيير" 67% من أعضائه و 33% لباقي القوى السياسية بالتشاور مع "قوى الحرية والتغيير"، واستبعاد حزب المؤتمر الوطني الذي كان حاكماً من عضوية المجلس، وقد تسبب هذا الاتفاق بردود فعل متباينة من القوى والأحزاب السياسية، كما شهدت تلك الفترة إيداع الرئيس السابق وعدد من رموز نظامه السجن والتحقيق.

وبالحديث عن مواقف أطراف الأزمة، يخلص التقرير إلى أن الأطراف المحلية للأزمة تتوزع على ستة فاعلين أساسيين: اثنان منهم في السلطة، وهما المكون العسكري وقوى الحرية والتغيير، وأربعة منهم خارج إطار الحكم الانتقالي، وهم الحركات المتمردة المسلحة، والأحزاب السياسية خارج مجموعة "قوى الحرية والتغيير"، وحزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم السابق) والتيار الإسلامي، ولكل من هذه الأطراف أولوياته وقدراته على التأثير في المشهد السوداني.

أما الأطراف الخارجية للأزمة فيناقش التقرير مواقفها موزعة على أربعة محاور: عربية وأفريقية وإقليمية ودولية، وفي الوقت الذي لم يبد فيه أي من هذه الأطراف اعتراضاً على التغيير الذي حصل في السودان، بالإضافة إلى التعبير عن الدعم للوثيقة الدستورية والحكومة الانتقالية، إلا أن أولويات هذه الأطراف تختلف تبعاً لمصالحها ورؤيتها للطرف المعبر عنها في السلطة الانتقالية بين المكونين العسكري والمدني؛ فبالنسبة للأطراف العربية والأفريقية تتركز أولوياتها على الدور الذي من الممكن أن يلعبه السودان في بعض الملفات الراهنة كالأزمة الخليجية والحرب في اليمن ومشروع سد النهضة، بالإضافة إلى موقف بعض هذه الأطراف من الإسلام السياسي الذي يحسب عليه النظام السوداني السابق، أما الأطراف الإقليمية والدولية فيعطي بعضها الأولوية لبناء علاقات جيدة مع السودان باعتباره مدخلاً لها إلى القارة الإفريقية، ويسعى بعضها الآخر لمنع استمرار الموقف السوداني الداعم للقضية الفلسطينية وحركات المقاومة، والذي يصفون به



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

النظام السابق، بالإضافة إلى الاهتمام بالعلاقات التجارية القائمة مع السودان في مجالي البترول والمعادن.

وتتفاوت آليات عمل هذه الأطراف في سعيها لتحقيق مصالحها في السودان بين الدعم الاقتصادي والمالي، ومساعدة السودان في رفع اسمه من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وتقديم الدعم له في المجال التنموي، وإعفائه من الديون.

ويعرض التقرير لثلاثة سيناريوهات رئيسية تحكم مستقبل الأزمة السودانية: أولها تحقيق التوافق والمصالحة الوطنية، والثاني هو حدوث مواجهة وصادم نتيجة عدم القدرة على تحقيق التوافق، والثالث هو استمرار الأزمة بتداعيتها الخطيرة، ويضع التقرير عدداً من المحددات التي يتوقع أن تلعب دوراً مؤثراً في توجيه الأزمة وتحديد مستقبلها، وأبرز هذه المحددات هو موقف الأطراف المحلية ومدى مرونتها أو تشددتها في إدارة الأزمة، وحيوية وفاعلية دور الشعب السوداني في التعامل مع الأزمة، وموقف الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة وسلوكها تجاه الأزمة، بالإضافة إلى ضغط الواقع الاقتصادي ومدى النجاح في مواجهة أعباء الأوضاع المعيشية، وفي ضوء قراءة هذه المحددات يخلص التقرير إلى أن المعطيات الحالية تشير إلى عدم استعداد الأطراف المسيطرة على السلطة حتى اللحظة لاستيعاب بقية المكونات السياسية والفكرية وتحقيق شراكة وطنية ومصالحة اجتماعية، وأن مواقف الأطراف الإقليمية متباينة من الأزمة وتؤثر في مستقبلها باتجاهات متعارضة، كما أن الحكومة الجديدة لم تتمكن بعد من تحقيق إنجازات مباشرة تلبي مطالب المواطنين بشكل جوهري.

وفي ضوء هذه المعطيات يرجح التقرير، وفقاً للمعطيات الحالية، بقاء الأزمة تتراوح بين سيناريو استمرار حالة الاستقطاب السياسي والإيديولوجي بمستوياتها القائمة، وبين الاندفاع نحو حالة أعلى من التصعيد وصولاً إلى المواجهة والصادم، وهو السيناريو الأسوأ الذي يشكل خطراً على وحدة السودان واستقراره وتهديداً للاستقرار والأمن الإقليمي.

ويقدم فريق الأزمات العربي- ACT في هذا التقرير عدداً من المقترحات في إطار وضع استراتيجية للخروج من الأزمة وبما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والمحافظة على وحدة الأراضي السودانية، وإنهاء مسلسل تحولات الحكم بين مدني وعسكري، وإنهاء الحروب الداخلية وإحلال السلام الشامل، ومواجهة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد، وتعزيز الحضور والدور الفاعل للسودان في عمقه العربي والإسلامي وفي محيطه الإقليمي والإفريقي، ومن أبرز هذه المقترحات: (1) تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الشراكة وتجنب نهج الإلغاء والإقصاء، وسرعة إجراء الانتخابات العامة في البلاد لتحقيق الشرعية الديمقراطية للحكومة ولأي إجراءات تتخذها. (2) ترسيخ المسار الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وتوسيع مساحة الحريات. (3) تحقيق قواعد الإدارة السليمة والشفافية والحاكمة الرشيدة. (4) احترام هوية الشعب السوداني وتجنب مصادمتها. (5) تعزيز السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني والحفاظ على وحدة الأراضي السودانية.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

أولاً: بيئة الأزمة وخلفياتها

يشير مفهوم الأزمة إلى تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، فهي تنتج عن تغير مفاجئ في الأنماط النظامية المرتبطة بوجود مشكلة أو موقف يتحدى الواقع الموجود، ويتطلب ردود فعل لاستعادة التوازن والثبات للموقف القائم. كما تمتاز الأزمات بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم مثل الثورة والصراعات والحروب والانقلابات وغيرها.

1. خصائص الأزمة السودانية

- جاءت الأزمة السودانية الأخيرة في ظل أجواء تتصف بفقدان الثقة بالحكومة، وكانت البيئة الشعبية مشحونة بالغضب في ظل ردود الفعل الحكومية البطيئة، وكانت الحكومة عاجزة عن احتواء الأزمة.
- انطلقت الأزمة السودانية بتحريك من بعض الأقاليم ثم انتقلت إلى العاصمة وبقية الأقاليم (كما حصل في ثورة الربيع العربي في تونس عام 2010 / 2011)؛ فقد بدأت الأزمة بمظاهرات في مدينتي عطبرة ومواكب في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وانتشرت في الخرطوم وبقية المدن السودانية في شمال البلاد وبورت سودان في الشرق والنهود في الغرب، وامتدت إلى 14 ولاية من أصل 18 ولاية.
- كانت الحركات الشعبية بدون تدخل أو مشاركة من الأحزاب السياسية الرئيسية في ظاهرها وذلك خوفاً من اتهامها بالتحريض، وقد تنوعت الحشود المشاركة فيها خاصة من عنصر الشباب، والذين انخرطوا فيها بأعداد كبيرة بما فيهم شباب الاتجاه الإسلامي، والفئات المهنية والعلمية والنساء والرجال.
- اتسمت الأزمة في الأساس بأنها سياسية أكثر منها اقتصادية رغم المطالب المعيشية التي رافقتها؛ حيث انتقلت الاحتجاجات بشكل سريع من المطالب المعيشية الاقتصادية إلى مظاهرات ترفع شعارات سياسية تركزت مظاهرها الأولى حول تغيير النظام القائم والتحول الديمقراطي.
- شهدت الأزمة حوارات ساخنة داخل أجهزة الدولة الرسمية والقوى السياسية، واستقال وزراء وأعضاء برلمان، وحصل انقسام في الرأي داخل الجيش وأجهزة الأمن، ولم يتمكن النظام من إنجاز مصالحه وطنية شاملة.
- تأثرت الأزمة السودانية بمحيطها الداخلي والخارجي وتدخل الأطراف الدولية فيها.

2. البيئة العامة للأزمة السودانية

يلاحظ المتتبع للظواهر السياسية وعلى رأسها الأزمات، أن مثل هذه الظواهر لا تحدث في فراغ وإنما ضمن بيئة تتأثر بها وتؤثر فيها، وأن معرفة البيئة الواقعية للأزمة



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

تساعد في إدراك طبيعتها وأسبابها وفي وضع تصور شامل لها، كما أنها تسهّل عملية التقييم والقدرة على التنبؤ المستقبلي بحركتها.

ويحكم تشكّل بيئة الأزمة السودانية عواملٌ أساسية، أهمها:

أ. الميراث التاريخي

تعود جذور الأزمة السودانية المعاصرة إلى مجموعة من الأحداث والصراعات على السلطة والثروة وعدم المساواة في توزيع السلطة والموارد بين فئات المجتمع، حيث ثمة تهميش مستمر لمناطق معينة، وعدم التمثيل في السلطة واحتكارها من قبل جماعات محددة في العاصمة عادة، تتمتع بالسيطرة على السلطة والمكاسب السياسية، وقد أدت هذه الحالة إلى تراكمات وأزمات متعاقبة، أهمها: اندلاع الحرب في عام 1981 حتى انفصال الجنوب عام 2011، واندلاع أزمة دارفور منذ العام 2003، والانقسامات القبلية، وأزمة الهوية التي تتجاذبها عدة تيارات سياسية، وتناوب المدنيين والعسكر على الحكم عن طريق انقلابات عسكرية متكررة.

ب. المحددات والمتغيرات الجغرافية والطبيعية

يُعدّ السودان بعد انفصال الجنوب ثالث أكبر البلاد مساحة في أفريقيا، وهو ثالث أكبر دولة مساحة في الوطن العربي، وله حدود واسعة مع كثير من الدول العربية والأفريقية، مما جعل موقعه الجغرافي مسرحاً للحروب في المنطقة، فالسودان لا يملك حدوداً سياسية واضحة مع جيرانه، وله مشاكل حدودية مع معظم الدول المجاورة مثل مصر وإثيوبيا وإرتيريا وجنوب السودان، ويُعدّ السودان من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والمعدنية والغابات.

وقد أثر الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية على الحياة السياسية والاقتصادية في السودان؛ حيث تركّزت المدن والحياة السياسية في المناطق المحيطة بنهر النيل وعانت المناطق البعيدة من التهميش والتخلف.

ت. طبيعة النظام السياسي

حرص السودان منذ استقلاله على وضع دستور جديد وإنشاء مؤسسات الحكم والتي خضعت لعملية تغيير متكررة، ومنها نظام عمر البشير السابق.

يمكن القول بأن نتائج التجربة الديمقراطية الأولى بعد الاستقلال ساعدت في بلورة الاتجاهات الحزبية وسمحت بظهور أحزاب سياسية متعددة.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

وقد اختلطت القيادات الدينية بالأحزاب السياسية، وظهرت تيارات سياسية دينية، كما أن الأحزاب السياسية اندمجت في كثير من الأحيان بالطوائف مثل حزب الأمة والأنصار، وحزب الأشقاء المدعوم من الطريقة الختمية.

وقد اتصفت طبيعة النظام السياسي في السودان في فترة ما قبل الأزمة الأخيرة (أي حتى كانون الأول/ ديسمبر 2018) بأنه نظام حكم رئاسي تتركز فيه السلطة بيد رئيس الدولة، وتتوزع فيه السلطات على النحو الآتي: **السلطة التنفيذية** التي تضم ثلاثة مستويات من السلطة، هي: سلطة على المستوى المركزي تتمثل برئيس الدولة، وهو رئيس الحكومة في الوقت نفسه، وسلطة على المستوى الإقليمي تتمثل بولاة الأقاليم (الولايات) وعددها 18 إقليمًا ولكل إقليم منها حكومة، وسلطة على المستوى المحلي تتمثل بالبلديات وعددها 176 بلدية أو إدارة محلية، **والسلطة التشريعية** التي يمثلها على المستوى المركزي المجلس الوطني، ويتكون من 349 عضواً (حسب الدستور السابق)، ومجالس الولايات حيث هناك مجالس تشريعية لكل ولاية، **والسلطة القضائية** التي تضم المحكمة العليا في المستوى المركزي، إلى جانب محاكم منتشرة في كل الولايات، كما تضم محاكم شعبية تسمى محاكم المدن والأرياف والتي تضم زعماء القبائل وتطبق نظام العرف.

ث. الأوضاع الاقتصادية

يعد السودان من أفقر دول العالم، حيث بلغ معدل الفقر فيه ما نسبته 52.3% مقدراً ببيانات عام 2018 حسب مؤشر الفقر العالمي المتعدد الأبعاد لعام 2019، وبلغت معدلات التضخم 63.3% لعام 2018 أي أنها وصلت إلى ضعف ما كانت عليه في عام 2017 حيث كانت تبلغ 32.4%، وذلك بالرغم من توفر الموارد الطبيعية؛ حيث استنفدت الحروب وحالة عدم الاستقرار موارد الدولة البشرية والمادية، بالإضافة إلى سوء الإدارة الاقتصادية والفساد وتأثير العقوبات الأمريكية؛ ولذلك أصبحت الدولة منذ عام 2011 تعاني من أزمة اقتصادية بعد انفصال الجنوب الذي تضمن فقدان مبالغ كبيرة جداً من عائدات البترول، إضافة إلى تداعيات الانفصال على معدلات الاستثمار الأجنبي وغيرها من التبعات الاقتصادية العميقة.

يعمل 80% من سكان السودان في الزراعة، وتصدر الدولة القطن والسكر، ولذلك يُنظر للاقتصاد السوداني بوصفه اقتصاداً هشاً لأسباب عديدة، أبرزها: أنه يعتمد على الوسائل والطرق التقليدية في الزراعة والصناعة، ويتعرض لعقوبات اقتصادية خارجية إضافة إلى فرض حصار عليه منذ عام 1993. ولذلك ثمة ضعف في الإنتاج كمّاً ونوعاً لغياب



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

التكنولوجيا، كما أن هنالك إشكالية في التسويق في ظل ضعف البنية التحتية وتقليدية الوسائل والخبرات التسويقية.

وقد كان للدور الخارجي الذي أحكم الحصار والعقوبات دوراً فاعلاً فيما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث استمرت هذه العقوبات لأكثر من 23 عاماً (أكثر من 75% من فترة حكم البشير)، وشكّلت تلك الظروف الاقتصادية، إضافة إلى ما رافقها من ظروف سياسية، بيئة حاضنة بل ودافعة للاحتجاجات التي انطلقت في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 وانتهت بعزل الرئيس عمر البشير.

ج. الأوضاع الاجتماعية والثقافية

يمتاز المجتمع السوداني بالتنوع في الانتماءات العرقية والممارسات الثقافية والدينية واللغات؛ حيث يوجد حوالي 115 لغة متداولة، ويشكّل المسلمون حوالي 95% من السكان بعد انفصال الجنوب، أغلبهم من السنة المالكية، بالإضافة إلى كثير من الطرق الصوفية مثل القادرية والسمانية والبرهانية والتيجانية والختمية.

ويمثل السودان صورة مصغرة لأفريقيا في تعدد الانتماءات الفرعية نتيجة موجات الهجرات الجماعية إليه منذ زمن بعيد.

ح. التدخلات الخارجية

عانى السودان منذ استقلاله من التدخلات الدولية والإقليمية في شؤونه الداخلية، وقد كان لموقع السودان الجغرافي وثرواته الطبيعية دورٌ في جعله مسرحاً لتنافس القوى الدولية والإقليمية.

وقد شهد السودان مجموعة من الضغوط السياسية والاقتصادية بحجة التدخل الإنساني في ظل العولمة وما رافقها من أزمات اقتصادية عالمية.

أما على المستوى الإقليمي فقد أثّرت ثورات الربيع العربي على مشاعر ومواقف السودانيين، خاصة بعد الانقلاب على هذه الثورات وعجز الأوضاع الجديدة عن تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية الاقتصادية، لكن الخوف من عدوى الربيع العربي قد ألقى تبعاته على النظام السياسي وعلى الرأي العام الذي أصبح مشحوناً بالغضب وفقدان الثقة بالحكومة.

كما أن علاقات السودان كانت متوترة باستمرار مع دول الإقليم، ما جعله يسعى لإعطاء امتيازات وإقامة علاقات تحالف مع دول المنطقة للمحافظة على بقائه. ويعد حجم



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

التدخل الخارجي وارتباط كثير من أحزابه بأطراف خارجية عاملاً مساعداً على هشاشة الوضع الجيوسياسي والاستراتيجي للسودان خلال العقدَيْن الماضيين.

ثانياً: توصيف الأزمة

في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2018 اتخذت الحكومة السودانية قرارات اقتصادية تقضي برفع الدعم عن المحروقات والخبز لعدم القدرة؛ مما أدى إلى رفع أسعار هذه السلع بشكل كبير، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة جداً يعيشها الشعب السوداني أفقدته القدرة على تحمل أعباء هذه القرارات، فخرج عشرات الآلاف إلى الشوارع يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018 محتجين على هذه القرارات ورافضين لها، ومطالبين بإصلاحات اقتصادية وإدارية فورية، وكانت مدينة عطبرة في الولاية الشمالية السودانية أولى المدن التي شهدت احتجاجات تخللها إحراق بعض المقرات الرسمية والحزبية، لكن سرعان ما انتقلت الاحتجاجات إلى عواصم الولايات الرئيسية والمدن الكبرى إلى أن وصلت إلى الخرطوم التي تحولت إلى مركز ثقل الاحتجاجات، وقد أخذت الأزمة أشكال التظاهر والاعتصامات في الخرطوم وتخللها أعمال عنف ذهب ضحيتها عشرات القتلى والمصابين، لكن هذه الأعمال ساهمت في توسيع نطاق الاحتجاجات ورفع سقف المطالبات لتشمل تنحي الرئيس وتغيير النظام الذي يقوده حزب المؤتمر الوطني بقيادة الرئيس عمر البشير منذ عام 1989.

ولاحقاً في ظل استمرار الاحتجاجات بدأت أحزاب وجماعات واتحادات عمالية ومهنية الانخراط في الحراك الشعبي، حيث تم في شهر كانون الثاني/ يناير 2019 تشكيل ما يُعرف بـ "قوى الحرية والتغيير"، والتي أصدرت إعلان تشكيل مكون من عشرات الأحزاب والجماعات والحركات يتصدرها تجمع المهنيين السودانيين، ويوجهها رموز الحزب الشيوعي والأحزاب اليسارية والقومية.

وفي المقابل أعلن الرئيس عمر البشير في 23 شباط/ فبراير 2019 حالة الطوارئ العامة، وحلّ حكومات الولايات وعزلَ حكامها وعيّنَ عسكريين بدلاً منهم، كما أعفى النائب الأول من منصبه، وعيّنَ بدلاً منه وزير الدفاع عوض بن عوف الذي احتفظ بمنصبه كوزير للدفاع أيضاً، وبدا وكأن الرئيس البشير يقود التغيير على طريقته. لكن ذلك زاد من حدة الاحتجاجات وتفاقم الأوضاع، وفي يوم 6 نيسان/ أبريل 2019 شهدت الاحتجاجات تحولاً نوعياً حيث أعلنت "قوى الحرية والتغيير" تسير مسيرات حاشدة إلى مقرات وزارة الدفاع وقيادات الجيش والقصر الجمهوري المجاور لوزارة الدفاع، واعتصامهم أمام هذه القيادات، وقد شهدت هذه الاعتصامات محاولات أمنية لفضّها، وفي المقابل شهدت



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

محاولات للدخول إلى داخل الوزارة والقيادة والقصر الجمهوري. وفي مساء 10 نيسان/ أبريل 2019 دخل الآلاف إلى ساحات القيادة العامة في حادث وصفه رئيس الأركان بأنه تم بالتعاون مع بعض الضباط، مما أشار إلى احتمال وجود بوادر انقلاب على النظام من قبل بعض العسكريين قيل أنه قد يكون مدعوماً من الخارج.

في تلك الليلة اتخذت اللجنة الأمنية بقيادة وزير الدفاع قراراً بتنحية الرئيس عمر البشير وإنهاء حكمه وتولي مجلس عسكري انتقالي برئاسة وزير الدفاع عوض بن عوف السلطة لفترة انتقالية أقصاها ستان تجري خلالها إصلاحات سياسية وانتخابات عامة تقود إلى مجلس شعب وحكومة مدنية، في اليوم نفسه ظهرت بوادر خلاف داخلي في مجلس الرئاسة على موقع قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) الذي أصر أن يكون نائباً للرئيس، الأمر الذي رفضه الرئيس، كما رفض المحتجون وجود بن عوف رئيساً للمجلس بوصفه قيادياً في النظام السابق، وتسارعت الأحداث بعد ذلك؛ فأعلن بن عوف في اليوم التالي استقالته وإقالة نائبه، وهو رئيس الأركان، وتعيين عبد الفتاح البرهان رئيساً للمجلس العسكري الانتقالي والذي بدوره عين (حميدتي) نائباً له.

وظهر البرهان وحميدتي في ساحات الاعتصام، وتعهدوا بأن يعملوا على حماية المحتجين وتحقيق مطالبهم ومحاسبة الفاسدين والانتقال بالبلاد إلى الديمقراطية والاستقرار، وقد قوبل ذلك بالهتاف والتأييد.

وشهدت البلاد تطوراً جديداً في مطالب الاعتصام، حيث تقدمها تسليم السلطة إلى المدنيين، وتحييد أي دور سياسي للجيش، وبرزت "قوى الحرية والتغيير" كممثل شرعي للمحتجين، وبدأت مفاوضات مع المجلس العسكري في 13 نيسان/ أبريل 2019، أي بعد يومين من إقالة الرئيس البشير، على آليات المرحلة الانتقالية والضوابط الناظمة لهذه المرحلة، وبعد مفاوضات تخللها الكثير من التوتر والعودة إلى الشارع من قبل "قوى الحرية والتغيير" توافق الطرفان على المواد الأساسية الحاكمة للمرحلة الانتقالية؛ بحيث تكون مدتها 39 شهراً كحل وسط بين الطرفين، وأن يتم إدارة البلاد من خلال ثلاثة مستويات حكم، مجلس السيادة والذي بقي موضع خلاف، حيث أصرت "قوى الحرية والتغيير" على أن يكون دوره شكلياً وأن يتم تقليص عدد العسكريين فيه بحيث لا يكونوا أغلبية، بينما أصر العسكريون على رئاسة المجلس والأغلبية فيه بحجة دقة المرحلة والتهديدات الأمنية، لكنهم توافقوا أخيراً على رئاسة المجلس بالتناوب وتساوي الأعضاء العسكريين والمدنيين، وأن تكون الرئاسة للمرحلة الأولى والمحددة بـ 21 شهراً للعسكريين ممثلة بالفريق عبد الفتاح البرهان، والمرحلة الثانية للمدنيين ومدتها 18 شهراً يختار المدنيون رئيسها من "قوى الحرية والتغيير"، كما شمل الاتفاق تشكيل



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

مجلس وزراء لإدارة الوزارات والمؤسسات وتنفيذ السياسات، على أن تشكّله "قوى الحرية والتغيير". والمستوى الثالث هو مجلس تشريعي انتقالي يكون لـ "قوى الحرية والتغيير" 67% من أعضائه و33% لباقي القوى السياسية بالتشاور مع "قوى الحرية والتغيير"، مع استبعاد الحزب الحاكم سابقاً (المؤتمر الوطني) من عضوية المجلس. لم يعجب هذا الاتفاق الكثيرين سواء من العسكريين أو من القوى السياسية وخصوصاً ذات الطابع الإسلامي، ولم يعجب كبار العلماء والشيوخ، ولا القوى والحركات المتمردة، وخصوصاً عبد الواحد نور رئيس حركة تحرير السودان، لكن الطرفين استمرا بالتفاوض في أجواء مشحونة يسودها عدم الثقة، كما شهدت تلك الفترة إيداع الرئيس السابق وعدد من رموز نظامه السجن والتحقيق.

وشهد يوم الثالث من حزيران/ يونيو 2019 تحولاً مهماً، حيث تم اللجوء إلى القوة والعنف لفض الاعتصام الرئيسي أمام مباني وزارة الدفاع وقيادات الجيش تزامناً مع قطع خدمات الإنترنت عن جميع الولايات، ونجحت قوات الأمن والجيش بفض الاعتصام بحجة تطهير منطقة كولومبيا من بعض المتمردين والمندسين، ما أدى إلى إعلان "قوى الحرية والتغيير" تجميد المفاوضات مع المجلس العسكري والمطالبة بتحقيق دولي، الأمر الذي رفضه المجلس العسكري ورد عليه بقرار إلغاء كافة التفاهات السابقة التي تم التوصل إليها، وقرر إجراء انتخابات عامة خلال تسعة أشهر، وتشكيل لجنة تحقيق من الأجهزة الأمنية والنائب العام، لكن فض الاعتصام بالقوة فرض واقعاً جديداً حيث تشتت المعتصمون، واختفى رموز الحراك عن أعين الأجهزة الأمنية التي أحكمت سيطرتها على الشارع، وهو ما رفضته "قوى الحرية والتغيير"، ومع ذلك فقد انفصل قادة الحراك عن قواعدهم، ودخلت الاحتجاجات مرحلة جديدة رجّحت فيها كفة الأجهزة الأمنية، واستمرت حالة القمع الأمني ثلاثة أسابيع ذهب ضحيتها عشرات القتلى والمصابين، حيث اختلفت روايات الطرفين حول عددهم بين 128 كما قالت "قوى الحرية والتغيير" إلى 61 شخصاً كما أفادت المصادر الأمنية.

واستمرت الاحتجاجات بوتيرة أقل من السابق مما نزع الثقة بقيادات "قوى الحرية والتغيير"، إلا أنهم نجحوا بتنظيم احتجاجات حاشدة في أواخر حزيران/ يونيو 2019 أعادت الثقة بهم وعززت موقفهم في مواجهة المجلس العسكري.

وفي ظل حالة التوتر هذه، وغياب احتمالات التوصل إلى اتفاق، قادت إثيوبيا جهود وساطة شارك فيها الاتحاد الأفريقي، حيث زار رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد الخرطوم في 7 حزيران/ يونيو 2019 واجتمع مع الطرفين في محاولة لتقريب وجهات النظر وإعادتهم إلى المفاوضات، فأبدى المجلس العسكري استعداداه للتفاوض والتزامه بما تم التوافق



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

عليه سابقاً، إلا أن "قوى الحرية والتغيير" وضعت شروطاً مسبقة، أهمها التحقيق الدولي وإعادة خدمات الإنترنت والالتزام بما تم الاتفاق عليه سابقاً.

وقد أكد المجلس العسكري موقفه الرفض من التحقيق الدولي، حيث تم تشكيل لجنة تحقيق سودانية، وأن النائب العام يقوم بالتحقيق في الأحداث، وأن إعادة خدمات الإنترنت ستتم وفق تطور الحالة الأمنية في البلاد.

في هذه الأجواء تقدمت إثيوبيا بمبادرة ومقترحات قليلها المحتجون وتردد المجلس العسكري بقبولها بحجة أن الاتحاد الأفريقي لديه مقترحات، مفضلاً أن يتم توحيد المقترحات الإثيوبية والأفريقية، الأمر الذي قبله مبعوثا الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا، ووحداً المقترحات في وثيقة واحدة وافق عليها الطرفان، وتقرر العودة إلى التفاوض من جديد في 3 تموز/ يوليو 2019.

وقد تم الحديث في ذلك الوقت عن وجود تدخلات خارجية للضغط على الطرفين لقبول المقترحات الإثيوبية الأفريقية الجديدة، وبالفعل عاد الطرفان إلى المفاوضات العلنية وتم الاتفاق على البنود الرئيسية سابقة الذكر، وتم صياغتها قانونياً، حيث تم تفعيل كافة البنود الخاصة بتشكيل المجلس العسكري ورئاسته ومدة المرحلة الانتقالية، وفي هذه الأثناء تم الإعلان عن إحباط محاولة انقلاب واعتقال عدد من الضباط والأفراد في اليومين التاليين، وتكثفت جهود المبعوثين الأفريقي والإثيوبي ونجحت بالإعلان في 5 تموز/ يوليو 2019 عن التوصل إلى اتفاق نهائي لكافة آليات المرحلة الانتقالية، وهو ما نصت عليه الوثيقة الدستورية التي وقّعها المجلس العسكري و"قوى الحرية والتغيير" في احتفالية رسمية في 17 آب/ أغسطس 2019، وبالفعل تم في 5 أيلول/ سبتمبر 2019 تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة عبد الله حمدوك (شيوعي سابق) ووزراء من "قوى الحرية والتغيير" غالبيتهم من الشيوعيين واليساريين والقوميين والعلمانيين، وبدأت الحكومة مهامها في ظروف بالغة التعقيد في كافة المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويلاحظ أن إدارة هذه المرحلة، الممتدة زمنياً من إزاحة الرئيس البشير وحتى توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية والبدء بتطبيقه، قد شهدت تغيرات مفاجئة وسريعة في القرارات من قبل المجلس العسكري، ابتداءً من التغيير السريع في قيادته، ومروراً بفض اعتصام القيادة العامة بالقوة في الوقت الذي كان الحديث يدور فيه عن اعتماد التفاوض مع المعارضة كوسيلة لحل الخلافات الموجودة.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

ثالثًا: أسباب الأزمة ودوافعها

1. اقتصاديًا

استقبل السودان عام 2018 بتفاقم التدهور الاقتصادي المستمر في البلاد منذ سنوات، والذي أدّى إلى تردّي الأوضاع المعيشية للمواطنين وقرّض عليهم ظروفًا اقتصادية صعبة ومقلقة لعدة أسباب منها:

- ارتفاع الأسعار وندرة السلع وانخفاض سعر العملة.
- رفع أسعار الخبز بقرار الحكومة الجديدة التي عيّنها الرئيس عمر البشير في أيلول/ سبتمبر 2018، والتلميح إلى رفع أسعار المحروقات، والذي كان الشرارة التي فجّرت الاحتجاجات في البلاد يوم الأربعاء 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

2. سياسيًا

رافق تلك الصعوبات الاقتصادية ظروفٌ سياسية متوترة زاد من احتقانها وتوترها غلقُ المجال العام في البلاد وهيمنة النظام عليه بشكل واسع، وانغلاقُ الحياة السياسية بشكل كبير لأسباب عديدة أهمها:

- طول بقاء الرئيس البشير شخصيًا في منصبه، خاصةً مع ظهور تحركات جديدة لإعادة ترشيحه لانتخابات عام 2020 بالرغم من منع الدستور لذلك.
- الانتقاص من دور المؤسسات السياسية مقابل اعتماد النظام السياسي على الأجهزة الأمنية والعسكرية في إدارته لشؤون البلاد.
- فشل الحوار الوطني الذي بدأه النظام مع المكونات السياسية المختلفة عام 2014، مما تسبّب بمزيد من الإشكالات للحياة السياسية في البلاد.

رابعًا: التركيبة الجديدة للمرحلة الانتقالية والتحديات أمام الحكومة فيها

1. التركيبة الجديدة

نصّت الوثيقة الدستورية على أن تتكون هياكل السلطة أثناء الفترة الانتقالية من ثلاثة مستويات: **مجلس السيادة** الذي يتكون من عسكريين ومدنيين ويتولى الأمور السيادية، ويبدأ فترته الأولى برئاسة رئيس المجلس العسكري الفريق أول عبدالفتاح البرهان، و**حكومة مدنية** تتولى السلطة التنفيذية، و**مجلس تشريعي** يتولى مهمتي التشريع والرقابة، وعلى إثر ذلك تم تكوين مجلس السيادة من أحد عشر عضوًا يرأسه رئيس المجلس العسكري الفريق أول عبدالفتاح البرهان، وشكّلت الحكومة المدنية من



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

عشرين عضواً يرأسها السيد عبدالله حمدوك، وهو عضو سابق في الحزب الشيوعي السوداني وموظف في الأمم المتحدة لفترة امتدت لأكثر من عشرين عاماً.

وهكذا بدأت الفترة الانتقالية في السودان في ظروف محلية وإقليمية ودولية بالغة التعقيد، ومهددات كبيرة تواجهها، وإن بدا ظاهرياً أن السودان قد تخطى المرحلة الصعبة التي كان يمكن أن تقوده لأوضاع شبيهة بأوضاع ليبيا أو سوريا أو اليمن.

2. التحديات أمام الحكومة الانتقالية

- ثنائية الاتفاق: انفردت "قوى الحرية والتغيير" بالتفاوض مع المجلس العسكري وبترشيح منسوبيها ومعظمهم من قوى اليسار بتولي المناصب التنفيذية في الحكومة وفي مجلس السيادة، والحال نفسه في المجلس التشريعي. وقد خلق هذا الحال معارضة من العديد من القوى التي شاركت في إسقاط النظام، خاصة القوى ذات التوجهات الإسلامية التي وجدت نفسها معزولة تماماً عن المشاركة في السلطة الحالية، واعتبرت أن الاتفاق لا يمثل كل قوى الثورة، ويحمل روح المحاصصة والإقصائية.
- الدعوة الصريحة للعلمانية والترويج لها في أجهزة الدولة المختلفة، ومن خلال تعيينات الوزراء ذوي التوجهات العلمانية، مما أوجد معارضة من العلماء وأئمة المساجد الذين أصبحوا ينددون بالحكومة وأعمالها وتصريحاتها من منابر المساجد، ومما خلق حالة من التوتر والانقسام وسط شرائح المجتمع السوداني المحافظة، وأصبحت هنالك قناعات متزايدة بأن المجموعة الحاكمة الآن ليست ضد النظام السابق فقط، بل هي "ضد الإسلام وتعليماته وتطبيقاته" حسب قولهم، ويعتقد هؤلاء أن العلمانية انعكست بصورة واضحة في الوثيقة الدستورية وفي برنامج الحكومة الذي أعدته "قوى الحرية والتغيير".
- الانقسامات داخل المجموعة الحاكمة: رغم أن معظم أعضاء الحكومة من عناصر اليسار والمنشقين عن هذه الأحزاب، لكن يلاحظ أن أهم مكون في "قوى الحرية والتغيير" وهو الحزب الشيوعي قد نفى يده من الحكومة، وبدأ ينادي بالتظاهر ضدها، والمناداة بسحب القوات السودانية من اليمن، ورفض وصفة وزير المالية (وصفة البنك الدولي) لمعالجة الوضع الاقتصادي، كما بدأت بوادر توتر من قبل عناصر وواجهات الحزب الشيوعي مع حزب المؤتمر السوداني، وهو حزب شريك في الحكومة ومن الأحزاب التي تمتاز بقوة التنظيم، كما أبدى حزب الأمة القومي بزعامة السيد الصادق المهدي وهو أكبر الأحزاب المشاركة في الحكومة تبرمه مما يجري، وبدأ يبشّر بانتخابات عامة مبكرة قبل نهاية الفترة الانتقالية، كما وجهت الجبهة الثورية التي تضم الحركات المسلحة



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

المتمردة انتقادات شديدة للحكومة واعتبرتها حكومة محاصصة بالرغم من أنها بدأت مباحثات مع الحكومة تحت رعاية دولة جنوب السودان والاتحاد الأفريقي.

- العدالة والمحاسبة وتطبيق القانون: لم تبدأ اللجنة القانونية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية عملها للتحقيق ومحاكمة الذي تسببوا في فض وقتل المعتصمين أمام القيادة العامة إلا بعد مرور شهرين على تشكيل الحكومة، وقد خلق ذلك نوعاً من القلق والغضب في أوساط الشباب الذين دعموا الثورة، من جهة أخرى لا تزال قيادات المؤتمر الوطني تقبع في السجن دون محاكمة، ورغم أن الوثيقة الدستورية تتحدث عن الحقوق القانونية فما زالت الحكومة تستخدم قانون الطوارئ، وبدلاً من محاسبة المفسدين بتقديمهم للمحاكمة بدأت بحملة تشهير إعلامية وإعفاءات بالجملة لقيادات الخدمة المدنية، ووضع عناصر ذات توجهات تنتمي لأحزاب الحكومة بدلاً منهم.

- الاقتصاد المتردي: كان التردّي الاقتصادي أهم أسباب الثورة وإسقاط نظام الرئيس البشير، وقد أوضح رئيس الوزراء بعد أدائه القسم أن أولى أولوياته إصلاح الوضع الاقتصادي، فقام بجولة خارجية لهذه الغاية شملت كلاً من أمريكا وأوروبا وبعض دول الخليج (السعودية والإمارات)، إلا أن الوضع ما زال يزداد سوءاً.

- إيقاف الحرب وإحلال السلام الشامل: بدأت المباحثات في جوبا عاصمة جنوب السودان، إلا أن عبدالواحد محمد نور (رئيس حركة تحرير السودان) وثيق الصلة بالدوائر الغربية أعلن أنه لا يعترف بالحكومة الحالية، وطالب الحركات المسلحة المتفاوضة الأخرى بتأجيل المباحثات، ما يشير إلى عدم استعدادهم وعدم اطمئنانه لثبات واستقرار هذه الحكومة.

- انفراف وتدهور الأمن: ما زالت بعض المظاهر التي سادت أيام الثورة مستمرة بصورة مختلفة، كالهجوم على الممتلكات العامة والخاصة، والنهب والسرقعة في العاصمة والولايات في الليل وفي وضح النهار، بالإضافة إلى الخوف والذعر الذي تبثه المجموعات المنفلتة بين المواطنين.

خامساً: مواقف الأطراف المحلية من الأزمة

تتشكّل الأطراف المحلية في الأزمة من كل من: القوات المسلحة السودانية أو المكون العسكري، و"قوى الحرية والتغيير- قحت" أو المكون المدني وهي الأحزاب الحاكمة، والحركات المتمردة التي ما زالت تحمل السلاح وتقاتل الحكومة، والأحزاب السياسية خارج مجموعة "قوى الحرية والتغيير"، وحزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

السابق) والحركة الإسلامية الداعمة له، والتيار الإسلامي في السودان (أحزاب، طرق صوفية، جماعات سلفية).

1. القوات المسلحة السودانية (المكون العسكري في الحكومة الانتقالية)

تدخلت القوات المسلحة السودانية تاريخياً حينما كانت تعتقد أن ثمة تهديداً لأمن السودان أو عبثاً وفوضى من الأحزاب السياسية الحاكمة، أو عندما كانت النخبة الحاكمة تفقد الرضا الشعبي عنها.

وتعدّ القوات المسلحة الضلع الأكبر في التغيير الذي تم في السودان، وقد فعلت ذلك انحياناً لرغبة الشارع السوداني في التغيير، وترى أن من مسؤوليتها الحفاظ على البلاد والتدخل كلما لزم الأمر، حتى تكتمل الفترة الانتقالية وتجرى انتخابات عامة تنتج حكومة منتخبة تتحمل مسؤولية قيادة البلاد، كما أن القوات المسلحة شريكة في الحكم مع المكون المدني، ووقّعت معه وثيقة دستورية تحكم الفترة الانتقالية، وهي تراقب تنفيذ المكون المدني لمتطلبات الوثيقة الدستورية.

ويحتوي المكون العسكري على عدة مكونات أهمها: القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني. وتعتمد قوة تأثير المكون العسكري في الأزمة السودانية على مدى تماسكه وعدم اختراقه سواءً من القوى السياسية وخاصة الإيديولوجية منها أو الأطراف الأجنبية وخاصة دول الجوار والقوى الكبرى.

2. قوى الحرية والتغيير- قحت (المكون المدني في الحكومة الانتقالية)

يشكّل تكتل "قوى الحرية والتغيير- قحت" المكون المدني في الحكومة، ويضم هذا التكتل الأحزاب اليسارية (الشيوعي، البعث،...)، وغيرها من الأحزاب ذات التوجه اليساري أو الليبرالي، وأحزاب تقليدية أهمها حزب الأمة القومي بقيادة الصادق المهدي (حزب ذو مرجعية إسلامية)، ومهنيين تحت اسم "تجمع المهنيين السودانيين"، وبعض الحركات المسلحة المتمردة على الحكومة، وقد قاد هذا التكتل الشارع السوداني حتى تمت إزالة النظام السابق، وهو الذي اختار المكون المدني في مجلس السيادة، ويشكل الحكومة بكاملها في المركز والولايات، وسيشكّل 67% من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي.

ومن أهم بنود برنامجهم في الفترة الانتقالية، بجانب تكوين مؤسسات الحكم، الوصول لاتفاقية سلام مع الحركات المسلحة، ومعالجة الأزمة الاقتصادية، وتفكيك بنية النظام السابق، ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة، ومراجعة وإصلاح العلاقات الخارجية، وإجراء انتخابات شاملة في نهاية الفترة الانتقالية.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

ويعتمد مدى تأثيره وقوّته على مدى تماسكه، ومدى تنفيذه لبرنامج (برنامج الوثيقة الدستورية)، ومدى قدرته على الاحتفاظ بقيادة الشارع الذي يعتبر قوّته الرئيسية، ومشكلته الأساسية أن مصالح مكوناته متضاربة مما يشكّل عنصر فرقة وخلاف قد يعصف بتماسكه.

3. الحركات المتمردة التي ما زالت تحمل السلاح وتقاتل الحكومة

شكّلت الحركات المسلحة عنصر استنزاف دائم للاقتصاد السوداني، كما تعتبر منفذ التدخلات الخارجية، خاصة من دول الجوار والدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

ومعروف أن هذه الحركات غير متفقة فيما بينها، فهي تقوم على أساس مناطق جهوية، كما أن لقياداتها علاقات خارجية مختلفة، وتوجهات قياداتها السياسية والأيدولوجية مختلفة، فمنها العلماني الذي يرفض الإسلام كمنهج للحكم، ومنها الإسلامي الذي يرى ضرورة أن يكون للإسلام دور في الحياة والحكم، وأهم هذه الحركات أربع: منها اثنتان في دارفور (حركة تحرير السودان بقيادة منى أركو مناوي والذي انشق سابقاً عن قائدها عبد الواحد محمد نور، وحركة التحرير والعدالة بقيادة جبريل إبراهيم)، وفي جنوب كردفان أو جبال النوبة الحركة الشعبية بقيادة عبدالعزيز الحلو، وفي النيل الأزرق الحركة الشعبية بقيادة مالك عقار.

وتستمد الحركات المسلحة قوتها من قدراتها العسكرية وامتلاكها لمواقع في بعض دول الجوار للانطلاق منها، وهي تستنزف موارد الدولة. وقد بدأت الحكومة الجديدة مفاوضات معها في جوبا عاصمة دولة جنوب السودان، وهي تضع شروطاً صعبة أمام الحكومة.

ويشكّل الوصول إلى اتفاق سلام مع هذه الحركات المسلحة، يحافظ على وحدة السودان ويدعم الأمن والاستقرار، عنصراً مهماً في معالجة الأزمة السودانية، وانفتاح السودان على الخارج، وتوفير موارد اقتصادية مهمة، كما أن عدم الوصول لاتفاق معها واستمرار الحرب، أو الوصول لاتفاق لا يرضاه الشعب السوداني (كأن يأتي بضغوط من الدول الغربية على الحكومة) سيكون سبباً لاستمرار الأزمة السودانية وتداعياتها السلبية على الاقتصاد، وعدم حدوث انفراج واضح في العلاقات الخارجية.

4. الأحزاب السياسية خارج مجموعة "قوى الحرية والتغيير"

شاركت بعض الأحزاب من غير "قوى الحرية والتغيير" في الحكم في فترة النظام السابق، وبعضها كانت حركات مسلحة وقّعت اتفاقية سلام مع النظام السابق وكونت أحزاباً سياسية، وهي أحزاب كثيرة ومن مختلف أنحاء السودان، وقد تم إقصاؤها من



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

تشكيل مؤسسات الحكم الجديدة للفترة الانتقالية، فتحوّلت إلى قوى معارضة، وكلما ضعفت "قوى الحرية والتغيير" ازداد أثر وقوة هذه الأحزاب السياسية المعارضة.

5. حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم السابق) والحركة الإسلامية الداعمة له

يعد حزب المؤتمر الوطني الحزب الحاكم في فترة النظام السابق، ونصت الوثيقة الدستورية على عدم مشاركته في مؤسسات الحكم الانتقالية. وقد لوحظ أنه رفض مصادمة الشارع وقيل بالتغيير، كما قيل رئيس الحزب (الرئيس السابق) عمر البشير بالتنحي عندما كان الخيار الآخر هو المواجهة مع الشارع.

وقد اعترف الحزب بالفترة الانتقالية، وبحكومة "قوى الحرية والتغيير" برئاسة الدكتور عبدالله حمدوك بشرط أن تكون حكومة لكل السودانيين (وفقاً لما قاله الحزب)، وأقر مبدأ المحاسبة والعقاب لكل من ثبتت إدانته أو فساده بواسطة جهة قضائية نزيهة ومحيدة، وقيل بإبعاده عن المشاركة في مؤسسات الفترة الانتقالية، وصرّح بأنه سيعكف على مراجعات داخلية ويستعد للانتخابات بعد الفترة الانتقالية.

وينتشر الحزب في ولايات السودان المختلفة، وتم إيداع قيادات الصف الأول منه في السجن وفق قانون الطوارئ، ويطالب الحزب بتقديم قياداته المسجونة لمحاكم عادلة أو إطلاق سراحهم، وقد تم اختيار قيادة جديدة للحزب، لكن الحكومة الجديدة سارعت بسنّ قانون حلّ الحزب في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، ما قد يضطره لتشكيل حزب جديد.

6. التيار الإسلامي في السودان (أحزاب، طرق صوفية، جماعات سلفية)

يعد التيار الإسلامي في السودان تياراً عريضاً، حيث يشكل المسلمون 95% من الشعب السوداني، ويتشكل من الطرق الصوفية، والحركات الجهادية (حركة الإمام المهدي التي تأسست قبل أكثر من مائة عام)، والحركات السلفية (أنصار السنة، السلفية بفصائلها المختلفة).

ويهم هؤلاء جميعاً بقاء أحكام الشريعة الإسلامية، ويدعمون الحكومة الانتقالية ما دامت لا تمس التزامها بالإسلام كمرجعية للحكم والأخلاق، ويناهض هذا التيار التوجهات الداعية لوقف تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في السودان.

سادساً: مواقف الأطراف الخارجية من الأزمة

ما زال الوضع في السودان يواجه العديد من التحديات، ويبحث هذا التقرير مواقف الأطراف الخارجية التي تؤثر في الأزمة السودانية وفق المحاور العربية والأفريقية والإقليمية والدولية.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

1. المحور العربي

أ. مصر

تظل مصر بحكم الجوار وحكم علاقاتها التاريخية مع السودان وحقيقة أن نهر النيل الذي يمد مصر بالمياه يمر عبر السودان، من أكثر الدول اهتمامًا بمجريات الأمور في السودان، فأأي حكومة أو مجموعة تصل إلى السلطة ولا تكون على توافق مع الحكومة المصرية تكون هدفًا لمصر، وتسعى لتغييرها أو إضعافها، وتاريخيًا تحبذ مصر الحكومات العسكرية، ودائمًا ما تكون على خلاف مع الحكومات المدنية أو المنتخبة، وقد أيدت التغيير الذي حصل في 11 نيسان/ إبريل 2019 في السودان.

المكون المدني المشكل للحكومة متهم بالموالاة لإثيوبيا، وفي ضوء الصراع على المياه وسد النهضة بين مصر وإثيوبيا، تتوجس مصر خيفة من انحياز السودان نحو إثيوبيا والإضرار بمصالح مصر المائية، ومن هذا المنطلق تحرص مصر على لعب دور أساسي في الأزمة السودانية يضمن لها مصالحها.

ب. دول الخليج العربي

لقد كان للخلاف الخليجي عام 2017 انعكاس على السودان، حيث لم تكتفِ دول الخليج بموقفه المتوازن بينها وبين الدول الأخرى. وتتوزع مواقف دول الخليج كما يلي:

• المملكة العربية السعودية

تجاور المملكة العربية السعودية السودان عبر البحر الأحمر، وفيها أكثر من مليون عامل سوداني، وتقدم الدعم الاقتصادي للسودان، كما يشارك السودان بقوات عسكرية في حرب اليمن دعمًا للمملكة، ولذلك تحرص السعودية على أن يكون النظام في الخرطوم موالياً لها وداعمًا لحربها في اليمن، وطرفًا مؤيدًا لمواقفها في علاقاتها مع إيران، وألا يقف في المحور القطري - التركي.

ولذلك تحاول المملكة أن توفّق ما بين دعم الدول الغربية للمكون المدني ودعمها للمكون العسكري؛ حيث إن المكون المدني يميل إلى سحب القوات السودانية من اليمن بينما يحرص المكون العسكري على بقائها.

• الإمارات العربية المتحدة

للإمارات موقف معلن مما يسمى بالإسلام السياسي، لذلك شجعت على إسقاط نظام الرئيس البشير، ودعمت التوجه العلماني للقيادة الجديدة في السودان باعتبارها



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

خصمًا للتوجه الإسلامي، وفي إطار سعيها للنفوذ في السودان وإبعاد قطر وتركيا من الساحة السودانية ودعمها لنظام الحكم في مصر تحرص الإمارات على تواجد فاعل في الساحة السودانية، وتعمل على التوفيق بين المكونين العسكري والمدني لإجهاض أي محاولة لعودة الإسلاميين إلى الحكم، أو أي نفوذ لمحور قطر وتركيا وحتى إثيوبيا.

• قطر

لقطر وجود في السودان عبر استثماراتها في مجالي الزراعة والمعادن، كما أنها ساهمت بفاعلية في حل مشكلة دارفور سابقًا، ولديها العديد من المشاريع الإنسانية والتنمية في دارفور، وتعتقد أن للمكون العسكري ارتباطات قوية بالإمارات والسعودية، ولذلك تعمل على دعم المكون المدني وعلى إضعاف المكون العسكري.

2. المحور الأفريقي

تقود إثيوبيا المحور الأفريقي في السودان، ولعبت دورًا كبيرًا في احتواء الأزمة بين العسكريين والمدنيين، وتقدم الثورة السودانية باعتبارها جزءًا من حركة الشعوب الأفريقية نحو التحرر والديمقراطية وإنهاء عهد الحكومات الاستبدادية، علمًا بأنه كان لمعظم القيادات التي في الحكم خلال المرحلة الانتقالية في السودان تواجد وارتباط بإثيوبيا. وفي نزاع المياه مع مصر تحرص إثيوبيا أن يكون النظام في السودان داعمًا لتوجهاتها، وتبدو إثيوبيا التي تنال رضا الغرب أكثر ميلًا للمكون المدني، في المقابل تقف إريتريا الحليف لمحور الإمارات – السعودية أقرب للمكون العسكري.

كما تجاور دولة تشاد السودان عبر حدوده الغربية، وهناك تداخلات قبلية بينهما، وتوجد فيها قيادات المعارضة الدارفورية، بينما تجاوره دولة جنوب السودان من الجنوب، وكانت حتى وقت قريب (عام 2011) جزءًا من السودان، وتوجد فيها القيادة المتمردة من جبال النوبة والنيل الأزرق، وما زالت هنالك مشاكل حدودية لم تُحل بعد. وبالرغم من أن الغرب كان يدفع هاتين الدولتين (تشاد وجنوب السودان) لدعم التمرد (كردفان والنيل الأزرق) إلا أنهما لم يبديا حماسًا لذلك، إضافة إلى أنهما ترتبطان بصلة وثيقة مع نظام حكم البشير السابق.

وقد أعربت حكومة جنوب السودان عن ثقتها في قيادة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك للحكومة الانتقالية في السودان، كما أكدت تشاد سعيها لتعزيز العمل المشترك مع السودان في ملفات عديدة، أهمها تأمين الحدود وتنظيم حركة الأفراد ومكافحة الهجرة غير الشرعية.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

3. المحور الإقليمي

أ. تركيا

للأتراك إرث قديم في السودان، فتركيا العثمانية هي التي رسمت حدود السودان الحالية عندما قامت بفتح السودان عام 1821 في عهد محمد علي باشا حاكم مصر، واستمرت تحكم السودان لأكثر من ستين عامًا، إلى أن تمت هزيمتها في أول ثورة وطنية إسلامية بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي، وتركيا استثمرات في السودان أيضًا. وتحرص تركيا أن يكون لها دور فاعل في السودان لضمان مصالحها، وتحييد السودان من أن يمضي بعيداً في علاقاته مع أطراف لها أزمات مع تركيا من دول الخليج، كما تنظر تركيا للسودان كمساند مهم لأي دور أو علاقات قوية لها في القارة الأفريقية.

ب. إيران

انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسودان في عام 2016 في عهد الرئيس البشير، والذي انحاز للموقف السعودي في حرب اليمن وفي علاقاته مع إيران، وما زال هذا هو الموقف الرسمي لحكومة الثورة. وتنظر إيران للسودان كمدخل لأفريقيا، ولذلك لم ينقطع أملها في إعادة علاقاتها مع السودان، وفي أن يكون لها نفوذ فيه، خاصة إذا تراجعت دول الخليج عن تقديم الدعم له. كما يمكن أن يكون للمصالحة السعودية- الإيرانية دور مهم في استعادة العلاقات مع السودان، وقد تلعب المصالحة القطرية-السعودية دوراً في ذلك.

ت. إسرائيل

كانت مسألة الاعتراف بإسرائيل هي المشكلة الأولى مع النظام السوداني السابق، وقد كانت إسرائيل تنظر إلى السودان باعتباره حاجز صدّ لمحاولاتها للتغلغل في أفريقيا، وداعماً قوياً للقضية الفلسطينية وحركة حماس، ولذلك شجعت إسرائيل ودعمت تقسيم السودان وانفصال جنوب السودان، ثم ساهمت في إشعال نيران الحرب في دارفور ورعت عبر الولايات المتحدة والمنظمات الصهيونية الغربية العقوبات السياسية والاقتصادية التي صدرت ضد السودان.

تطمع إسرائيل في أن يكون لها نفوذ في السودان بوقف دعمه للقضية الفلسطينية وحركة حماس، وأن يطمع علاقاته مع إسرائيل، ويسهل لها عملية التغلغل في أفريقيا، علماً بأن أيادي إسرائيل موجودة في جميع دول الجوار السوداني تقريباً (مصر، تشاد، جنوب السودان، إثيوبيا، أريتيريا).



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

4. المحور الدولي

أ. الولايات المتحدة الأمريكية

علاقة الولايات المتحدة بالسودان علاقة قديمة منذ ما قبل قيام الثورة المهدية عام 1885، وقد مرت هذه العلاقة بمحطات صعبة ومعقدة، فقد قتل الثوار المهديون عام 1886 القنصل الفخري الأمريكي الذي كان يشرف على القنصلية الأمريكية، وفي عام 1973 في عهد حكم الرئيس نميري (الفترة الأولى التي كان يسيطر عليها الشيوعيون) قتل الثوار الفلسطينيين السفير الأمريكي في الخرطوم، وفي كانون الثاني / يناير 2008 (في عهد الرئيس البشير) قامت عناصر إسلامية متطرفة باغتيال دبلوماسي أمريكي في السفارة الأمريكية بالخرطوم.

لذلك أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان تميل إلى سودان لا يحكمه تيار إسلامي "متشدد" ولا تيار يساري "متشدد"، وتسعى لحكومة تتماشى مع مصالحها؛ حيث اعتبرت حكم الرئيس البشير (الجبهة الإسلامية) امتداداً للثورة المهدية التي قتلت قنصلهم الفخري في القرن التاسع عشر، ولذلك لم يترددوا منذ البداية في العمل على إضعاف ومعاقبة حكم الرئيس البشير، إضافة إلى اتهامه بدعم الإرهاب، ووضعه في قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وانتقاد موقفه الداعم للقضية الفلسطينية ولحركة حماس.

من جانب آخر، ترى الولايات المتحدة في الأحزاب الشيوعية أحزاباً مناصرة لقضايا التحرر ورافضة للسياسات الأمريكية ولحلفائها في المنطقة العربية؛ ولذلك تعمل على إبعادها عن الحكم.

تقوم سياسة الولايات المتحدة على إبعاد السودان عن المحيط العربي وضمه إلى المحيط الأفريقي وجنوب الصحراء ومجموعة القرن الأفريقي، وقد دعمت فصل جنوب السودان ليسهل لها عملية التبشير المسيحي والتغلغل في القارة الأفريقية وفتح المجال أمام إسرائيل، وتقوم هذه السياسة أيضاً على إبعاد الصين الموجودة بقوة في السودان وفي أفريقيا من خلال استثماراتها الكبيرة.

ولذلك دعمت أمريكا التغيير الذي حدث في السودان، لكنها ما تزال مترددة في تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي للحكومة الانتقالية، وقد يكون مرد ذلك لسيطرة الشيوعيين على المكون المدني في الحكومة السودانية، ولعدم استقرار الأوضاع العامة.

ب. أوروبا

تنظر أوروبا للسودان بوصفه معبراً للمهاجرين إليها من دول القرن الأفريقي وأفريقيا عموماً، وتهتم أوروبا بالأقليات المسيحية وأوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في السودان.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

تدعم أوروبا التغيير الذي حدث في السودان لكنها ترى فيه حكمًا انتقاليًا لا بد أن ينتهي إلى انتخابات تأتي بحكومة وبرلمان منتخب، ولذلك نجدها مترددة في تقديم الدعم الاقتصادي اللازم للحكومة. ويبدو أن أوروبا ستنتظر الحكومة المنتخبة التي سيكون موقفها محددًا رئيسيًا من محددات استقرار الأوضاع في السودان.

ت. روسيا

تسعى روسيا لاستعادة نفوذ الاتحاد السوفييتي في المنطقة، والذي كان له نفوذ كبير في السودان، خاصة في بداية عهد حكم النميري، والجيش الأفريقية عمومًا، والجيش السوداني على وجه الخصوص، يعتمد في تدريبه وتسليحه على روسيا، ولروسيا استثمارات في السودان، خاصة في مجال المعادن، ولذا تراقب روسيا الوضع في السودان، وستعمل على دعم المجموعة الأقرب إليها، والتي تتمثل الآن بالمكون العسكري في السلطة الانتقالية.

ث. الصين

للصين وجود قوي في السودان خاصة في مجال البترول والمعادن، وتعتبر الصين الشريك التجاري الأول للسودان، وهو من أدخلها إلى أفريقيا من خلال علاقاتها معها. والتزمت الصين موقف الحياد في بداية الثورة، وأبدت استعدادها للتعاون مع السودان بغض النظر عن الوضع القائم فيه، وبعد تشكيل الحكومة الانتقالية أكدت استمرار تعاونها مع السودان في كافة المجالات، وأبدت دعمها له في كافة المحافل الدولية والإقليمية لرفع اسمه من قائمة الدول الراحية للإرهاب.

ج. الأمم المتحدة

تعتمد مواقف الأمم المتحدة على مواقف الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا، وهي الآن تقدم الدعم الإنساني للسودان، وتنتظر الضوء الأخضر للتدخل في مجالات الدعم التنموي وإعفاء الديون.

سابعًا: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف

1. السيناريوهات المستقبلية:

في ضوء المعطيات الراهنة يبدو مستقبل الأزمة الحالية في السودان أمام أحد السيناريوهات الثلاثة التالية:



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

أ. السيناريو الأول: التوافق والمصالحة الوطنية

وصف السيناريو

تحقيق حالة عالية من التوافق الوطني وبناء شراكات وطنية وسياسية بين المكونات الفكرية والسياسية والمجتمعية، تُفضي إلى تجاوز الأزمة وإنهاءها وتحقيق الانتقال الآمن من المرحلة الانتقالية إلى استعادة المسار الديمقراطي .

شروط تحقق السيناريو

يتطلب نجاح وتحقيق سيناريو التوافق والمصالحة الوطنية توفر عدة شروط من أهمها:

- توفر الرغبة والنوايا الحسنة لدى أطراف الأزمة لإنهاءها وتحقيق المصالحة الوطنية، واستعدادها للحوار وإبداء المرونة اللازمة للوصول إلى تفاهات وتوافقات وطنية تنهي حالة الخصومة السياسية وتفتح المجال أمام بناء شراكة سياسية تستوعب جميع الأطياف الفكرية والسياسية، بعيداً عن روح الثأر والانتقام وتصفية الحسابات وعن منطق الهيمنة والتفرد والاستئثار وإلغاء الآخر وشطبه من المعادلة الوطنية والسياسية.
- احترام السلطة الحالية لهوية المجتمع وعقيدته، وتجنبها محاولة فرض أجندة فكرية خاصة أو الدخول في مواجهة إيديولوجية تتسبب بتصدعات في المجتمع وتداعيات خطيرة على استقراره .
- دعم الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في الأزمة السودانية لمسار إنجاز المصالحة والتوافق الوطني، وتشجيعها للأطراف المقربة منها على إبداء المرونة اللازمة لتحقيق ذلك، والتوقف عن سياسة تحريض أطراف الأزمة وعن التدخل السلبي في الشأن السوداني.
- ضغط الشارع السوداني على جميع أطراف الأزمة لتحقيق المصالحة الوطنية والتوافق بين الأطياف والمكونات الفكرية والسياسية، وتعبيره عن الرفض لسياسة تصفية الحسابات واحتكار السلطة واستهداف الخصوم السياسيين، حيث إن من شأن فاعلية الشارع السوداني وإدراكه للأخطار المترتبة على استمرار حالة الانقسام والاستنزاف الفكري والسياسي أن تضغط على أي طرف يتعنت في مواقفه وأن تعيده إلى جادة الصواب.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

النتائج المتوقعة لتحقيق السيناريو

- من أبرز النتائج التي يتوقع أن تترتب على تحقق ونجاح سيناريو التوافق والمصالحة:
 - إنهاء الأزمة وتداعياتها السلبية على مجمل الأوضاع السودانية، وتجنب استمرار التجاذبات الداخلية وحالة الاستقطاب والاستنزاف.
 - تحقيق المصالحة المجتمعية والوئام والتوافق الداخلي، وتعزيز الجبهة الوطنية وحالة التلاحم والتماسك في المجتمع السوداني، بما يحفظ وحدة الدولة ويجنبها مخاطر الانقسام.
 - تعزيز الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، وقطع الطريق على اندفاع الأزمة نحو الصدام والمواجهة الداخلية التي يمكن أن ينجر إليها الوضع السوداني في حال شعرت أطراف معينة بأنها تتعرض للاستهداف والاستئصال والإقصاء من المعادلة الوطنية.
 - توفير الأرضية المناسبة لإدارة المرحلة الانتقالية بحكمة للانتقال بشكل سلس لاستئناف المسار الانتخابي والديمقراطي.
 - زيادة فرص تحسن الوضع الاقتصادي الذي يتأثر بصورة إيجابية بحالة الهدوء الأمني والاستقرار السياسي .
 - تعزيز استقلالية القرار السوداني وتقليص التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية؛ حيث إن الوصول إلى شراكات سياسية وجبهة وطنية موحدة من شأنه أن يزيد في قوة السودان ومناعته وقدرته على مواجهة الضغوط والتدخلات الخارجية.
 - تعزيز مكانة السودان وتأثيره الإيجابي في محيطه الإقليمي وعمقه العربي والإسلامي والأفريقي نتيجة تماسك موقفه الداخلي وتخفيفه من الانشغال بإدارة الأزمات الداخلية .
 - الإسهام في حالة الاستقرار الإقليمي، وتعزيز الأمن القومي العربي والأمن والتنمية في القارة الأفريقية، والحيلولة دون الانزلاق نحو الفوضى بتداعياتها الخطرة على الأمن العربي والإقليمي والأفريقي.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

ب. السيناريو الثاني: الصدام والمواجهة

وصف السيناريو

انزلاق الأزمة نحو وضع خطير من الصدام والمواجهة نتيجة الفشل في تحقيق مصالح مجتمعية وتوافق وطني ينهي الأزمة ويوقف تداعياتها.

شروط تحقق السيناريو

يتحقق سيناريو الصدام والمواجهة عند تحقيق ظروف ذلك، ومن أهمها:

- تعنت أطراف الأزمة وتشبّثها بمواقفها، وفشلها في إبداء المرونة الكافية لتحقيق التوافق الوطني والوصول إلى مصالح مجتمعية تنهي الأزمة وتضع حدًا لحالة الاضطراب السياسي والمجتمعي والأمني.
- اختيار الطرف المسيطر على السلطة في المرحلة الانتقالية سياسة الانفراد بإدارتها، والتعامل بسياسة الثأر وتصفية الحسابات وإقصاء الخصوم السياسيين وشطبهم من المعادلة السياسية، واعتماد القبضة الأمنية الخشنة في التعامل معهم، الأمر الذي من شأنه أن يُولد احتقانات سياسية واجتماعية خطيرة تدفع الأمور نحو التصعيد والمواجهة.
- لجوء السلطة الحالية لفرض أجندتها الفكرية الخاصة، بشكل يصادم هوية غالبية المجتمع السوداني، وبما يدفع الأمور نحو مواجهة ذات أبعاد فكرية إيديولوجية ودينية خطيرة، وهو ما قد يحول طابع الأزمة من أزمة سياسية بين فرقاء مختلفين، إلى صراع على الهوية الفكرية والدينية للمجتمع.
- تحريض أطراف إقليمية ودولية مؤثرة في الأزمة السودانية للسلطة السياسية على اعتماد سياسة احتكار السلطة وتطهير الساحة السياسية من أي وجود لرموز المرحلة السابقة وعناوينها السياسية، والربط بين قبول السودان مجددًا في المنظومة الدولية وإلغاء العقوبات المفروضة عليه وبين استمراره بسياسة اجتثاث رموز النظام السابق والتراجع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وما قد يؤدي إليه ذلك التوجه من تمزقات واختلالات في أجهزة الدولة مما يصعب من حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منه السودان.
- اتخاذ الشارع السوداني موقفًا سلبيًا تجاه التأثير على أطراف الأزمة من أجل دفعها لتحقيق المصالحة والتوافق الوطني والخروج من الأزمة الراهنة.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

النتائج المتوقعة لتحقيق السيناريو

- من أبرز النتائج التي يتوقع أن تترتب على تحقق ونجاح سيناريو الصدام والمواجهة:
 - الانتقال إلى وضع خطير من الصدام والمواجهات، وتفاقم حالة الاستقطاب الداخلي والاستنزاف بإدارة الأزمة، مع ما يرافق ذلك من تداعيات خطيرة على حاضر السودان ومستقبله.
 - التسبب بشروخ اجتماعية عميقة، والإضرار بتماسك الجبهة الوطنية الداخلية، ودفع الأمور نحو حالة من الانقسام السياسي والفكري والمجتمعي، بما يهدد وحدة الدولة السودانية.
 - تهديد حالة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.
 - إضعاف فرص النجاح في إدارة المرحلة الانتقالية وفي الانتقال الآمن والسلس والهادئ نحو استئناف المسار الديمقراطي وإجراء الانتخابات.
 - الإضرار بالوضع الاقتصادي الذي يعاني أزمات خانقة، والعجز عن معالجتها وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، وزيادة الأعباء المعيشية على المواطنين الذين يواجهون أوضاعاً بالغة الصعوبة.
 - زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون السودان الداخلية، وإضعاف قدرته على مواجهتها، الأمر الذي يهدد استقلالية القرار السوداني.
 - إضعاف مكانة السودان الإقليمية وحضوره العربي والإسلامي والأفريقي نتيجة الضعف والانشغال بإدارة الأزمات الداخلية.
 - زيادة احتمالات الفوضى، ما يهدد الاستقرار الإقليمي ويلحق الأذى بدول الجوار، فضلاً عن التداعيات الخطرة على الأمن العربي الذي يعاني أصلاً أزمات عديدة لم تجد طريقها إلى الحل بعد.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

ت. السيناريو الثالث: استمرار الأزمة بتداعياتها الخطرة

وصف السيناريو

استمرار الأزمة والفشل في إنهاؤها نتيجة عدم قدرة الأطراف السودانية على إنجاز المصالحة المجتمعية والتوافق الوطني بسبب تشددّها وتمسّكها بتناقضاتها وخلافاتها الفكرية والسياسية .

شروط تحقق السيناريو

يتحقق سيناريو استمرار الأزمة في حال توفرت ظروف ذلك، وأهمها:

- تمسّك أطراف الأزمة بمواقفها المتشددة، وتغليبها مصالحها الفئوية الخاصة على حساب المصالح الوطنية العليا للدولة السودانية، ورفضها تقديم المرونة الكافية والتنازلات اللازمة للخروج من الأزمة وتحقيق الشراكة السياسية والوطنية.
- اختيار أطراف مؤثرة في السلطة الحالية فرض أجندتها الفكرية والإيديولوجية الخاصة بما يتعارض مع هوية المجتمع الدينية والفكرية واستفزاز المكونات المجتمعية الأخرى .
- ممارسة بعض الأطراف الإقليمية أدواراً سلبية في تحريض السلطة الحالية على اتخاذ إجراءات قمعية بحق التيارات السياسية المحسوبة على النظام السابق.
- اتخاذ الشارع السوداني موقفاً سلبياً إزاء تفاعلات الأزمة، وعدم ممارسته ضغوطاً كافية على أطرافها لتحقيق التوافق الوطني وإنهاء الأزمة.

النتائج التي المتوقعة لتحقيق السيناريو

- تواصل الأزمة وتداعياتها السلبية على الأوضاع السودانية، واستمرار التجاذبات الداخلية وحالة الاستقطاب والاستنزاف بإدارة الأزمة الداخلية.
- فشل جهود تحقيق المصالحة المجتمعية والتوافق الداخلي، وإضعاف الجبهة الوطنية وحالة التماسك في المجتمع، الأمر الذي يهدّد وحدة الدولة السودانية ويزيد من مخاطر الانقسام المجتمعي.
- الإضرار بحالة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، وفتح الطريق أمام انزلاق الأزمة وتصاعدها نحو الصدام والمواجهة.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

- تفويت الفرصة على إدارة المرحلة الانتقالية بكفاءة تتيح الانتقال بهدوء وسلاسة لاستئناف المسار الانتخابي والديمقراطي.
- استمرار الأزمة الاقتصادية والأوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين نتيجة غياب حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني .
- الإضرار باستقلالية القرار السوداني وفتح الطريق أمام استمرار التدخلات الخارجية في شؤون السودان الداخلية.
- إضعاف مكانة السودان الإقليمية وحضوره العربي والإسلامي والأفريقي نتيجة استنزافه بإدارة الأزمات الداخلية.
- بقاء الفرصة قائمة لاندفاع الأمور في السودان نحو الفوضى، الأمر الذي يهدد حالة الاستقرار الأمني ويهدد الأمن القومي العربي والأفريقي .

2. الترجيح بين السيناريوهات وخيارات الأطراف المؤثرة

- من أهم المحددات التي يتوقع أن تلعب دوراً مؤثراً في توجيه الأزمة وتحديد مستقبلها وترجيح واحد من السيناريوهات الثلاثة السابقة ما يلي:
- موقف الأطراف السياسية السودانية، ومدى تشدها أو مرونتها في إدارة الأزمة.
 - حيوية وفاعلية دور الشعب السوداني في التعامل مع الأزمة التي تؤثر في حاضره ومستقبله.
 - موقف الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة وسلوكها تجاه الأزمة.
 - ضغط الواقع الاقتصادي ومدى النجاح في مواجهة أعباء الأوضاع المعيشية.

وبقراءة المشهد السوداني في ضوء المحددات الأربعة يمكن استنتاج ما يلي:

- تشير المعطيات الحالية إلى رغبة الأطراف الحاكمة في السلطة بمواصلة الإمساك بمقاليد السلطة وعدم استعدادها حتى اللحظة لاستيعاب بقية المكونات السياسية والفكرية وتحقيق شراكة وطنية ومصالحة اجتماعية، حيث أقدمت على اتخاذ قرارات تسهم في تصاعد الأزمة مثل حل حزب المؤتمر الوطني ومصادرة أصوله وممتلكاته واعتقال عدد من قياديه، وعوضاً عن تجاوز مخلفات الماضي والتقدم بثقة نحو الأمام، فتحت ملف انقلاب عام 1989 واعتقلت بعض الرموز السياسية على خلفية دورها فيه.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

كما لم تنجح الأطراف الحاكمة حتى اللحظة في توجيه رسائل طمأنة للمجتمع بعدم تغليبها هويتها الفكرية الخاصة وبعدم استهدافها الهوية الدينية والفكرية للمجتمع، حيث بادرت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 بإلغاء قانون النظام العام والآداب العامة المرتبط بمبادئ الإسلام .

في المقابل، شعرت الأطراف المستهدفة بالإجراءات الرسمية، وبخاصة حزب المؤتمر الوطني، وكذلك مكونات الحالة الإسلامية بعناوينها وتياراتها المختلفة، بالقلق من استهداف هوية السودان وطابعه الإسلامي، واعتبرت أن مواصلة سياسة الصمت ولزوم الهدوء ستغري باتخاذ مزيد من الإجراءات بحقها لشطبها من المعادلة السياسية، الأمر الذي دفعها إلى النزول للشارع في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2019 في "مليونية الزحف الأخضر"، وهو ما عبّر عن زيادة الاحتقان في الشارع السوداني وتفاقم حالة الاستقطاب والانقسام السياسي والإيديولوجي، الأمر الذي يهدد وحدة المجتمع وحالة الاستقرار ويُضعف فرص التوافق الوطني والخروج من الأزمة.

- تتباين مواقف الأطراف الإقليمية من الأزمة في السودان وتؤثر في مستقبلها باتجاهات متعارضة. ففيما يشكل استقرار السودان وتجنّب انزلاق الأوضاع فيه نحو الفوضى وتهديد أمن الجوار الأفريقي الهاجسَ الأهم والأولوية الرئيسة في اهتمام الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا اللذين لعبا دوراً مهماً في الوصول إلى التوافقات السياسية في السودان خلال الفترة الماضية، تتخذ دول إقليمية أخرى مواقف مغايرة تجاه الأزمة، منطلقة من توجهاتها المضادة للقوى الإسلامية على المستوى الإقليمي. ويرجع أن تؤثر هذه الأطراف بصورة سلبية على فرص التفاهم والتوافق الوطني والمصالحة المجتمعية، وأن تمارس دوراً في تحريض السلطات السودانية لمواصلة إقصاء الإسلاميين من المشهد السياسي بكلّ ألوانهم، واتخاذ مزيد من الإجراءات المتشددة بحقهم.

- تعبّر الولايات المتحدة عن مواقف مؤيدة لتوجهات السلطات السودانية الحالية، وتتوجه نحو إعادة السودان للمنظومة الدولية وإلغاء كل أشكال العقوبات التي فرضت عليه خلال عهد الرئيس السابق عمر البشير. ومن غير الواضح فيما إذا كانت الولايات المتحدة ستعطي الأولوية خلال المرحلة القادمة للعودة إلى المسار الديمقراطي أم أن أولويتها ستنتج نحو تصفية حساباتها مع النظام السابق واجتثاث رموزه وعناوينه السياسية، وخصوصاً تطبيق الشريعة الإسلامية ومواقفه الداعمة للمقاومة الفلسطينية.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

- رغم المساعدات المالية العاجلة التي قدّمتها بعض الأطراف الإقليمية، لم يلمس المواطن السوداني حتى اللحظة تغييراً جوهرياً إيجابياً خلال الفترة التي أعقبت إزاحة النظام السابق، ويتوقع أن يؤثر نجاح السلطات الجديدة أو إخفاقها في معالجة الشأن الاقتصادي بشكل قوي في المزاج الشعبي وفي تحديد موقفه من مسار الأزمة الراهنة.

- يدل مسار المفاوضات الجارية مع الحركات المسلحة والتي بدأتها الحكومة الانتقالية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، على أن الطريق للتوصل إلى اتفاق سلام شامل مع هذه الحركات لن يكون سهلاً، خاصة بعد ما شهدته مدينة الجنيّة غربي دارفور في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2019 من اشتباكات قبلية راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، مع ما لهذا الاتفاق من أهمية كبيرة في ضمان حسن سير المرحلة الانتقالية ودعم الأمن والاستقرار في السودان، وقطع الطريق على الأطراف الخارجية التي تتخذ من هذا النزاع منفذاً للتدخل في الشأن السوداني.

وفي ضوء هذه المعطيات، تتضاءل مساحات التفاؤل بالخروج سريعاً من الأزمة وتحقيق حالة من التوافق الوطني والمصالحة المجتمعية، حيث إن سلوك أطراف الأزمة المحلية وتوجهات بعض الأطراف الإقليمية والدولية لا تعزز فرص هذا السيناريو في الوقت الراهن.

وتبدو الأزمة في ظل هذه المعطيات مرشحة للمراوحة بين سيناريو استمرار الأزمة وحالة الاستقطاب السياسي والإيديولوجي بمستوياتها القائمة، وبين سيناريو الاندفاع نحو حالة أعلى من التصعيد وصولاً إلى المواجهة والصدام، وهو السيناريو الأسوأ الذي يشكل خطراً على وحدة السودان واستقراره، وتهديداً للاستقرار والأمن الإقليمي.

ثامناً: استراتيجية الخروج من الأزمة

إن التعاطي مع الأزمات السياسية والاقتصادية والتحديات الصعبة التي تواجه السودان يستدعي الاعتراف بوجود الأزمة وعدم إنكارها وتجاهلها، كما يتطلب اعتماد استراتيجية وطنية تضع في مقدمة أولوياتها تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والمحافظة على وحدة الأرض والشعب السوداني، بما في ذلك صيغة توافق بين القوى السياسية تمنع الإقصاء والإلغاء والتهميش.
- إنهاء مسلسل تحولات الحكم بين عسكري ومدني في السودان.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

- إنهاء الحروب الداخلية وأسبابها وإحلال السلام الشامل والدائم.
- الخروج من الأزمة السياسية ومن الانقسامات الناجمة عن الاختلافات والتباينات السياسية والمجتمعية التي عمّقتها التطورات السياسية الأخيرة.
- مواجهة الأزمة الاقتصادية التي وصلت مستويات خطيرة، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتجنب التفكير برفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، والذي يشكّل حسب موازنة عام 2018 حوالي 40% من ميزانية الدولة.
- تعزيز الحضور والدور الفاعل للسودان في عمقه العربي والإسلامي وفي محيطه الإقليمي والأفريقي،

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يُقترح أن تركز استراتيجية الخروج من الأزمة على الاتجاهات التالية:

1. تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الشراكة وتجنّب نهج الإلغاء والإقصاء، وسرعة إجراء الانتخابات العامة في البلاد لتحقيق الشرعية الديمقراطية للحكومة ولأية إجراءات تتخذها

فإذا كانت الشراكة الوطنية داخل الدولة الواحدة ضرورة ومطلباً مهماً ومدخلاً لا غنى عنه لترسيخ الاستقرار الداخلي وتحقيق التوافق الوطني في الأحوال العادية، فإنها تغدو أكثر تأكيداً وأكثر أهمية في الظروف الاستثنائية، ولدى مواجهة تحديات جسيمة على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وهو ما يواجه السودان في الظروف الراهنة، حيث يتعرّض لتحديات لا يقوى على التصدي لها فريقٌ سياسي واحد مهما أوتي من قوة وإمكانات، وتحتاج إلى تضافر جهود الكلّ الوطني، وإلى تراص الصفوف وتجاوز الخلافات والانقسامات، وتحقيق المصالحة الوطنية على أرضية التسامح الوطني، وبعيداً عن مشاعر الثأر والانتقام التي من شأنها أن تولّد الضغائن والأحقاد ومشاعر الغضب والكراهية وعدم الرضا، ويشمل ذلك بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية بعيداً عن الاستحواذ أو الإقصاء لأي طرف أو فئة في المجتمع.

ولا يخدم مصالح السودان الوطنية العليا إقصاء أي تيار أو مجموعة سياسية أو اجتماعية أو فكرية، مهما كانت المبررات والذرائع التي يمكن أن تساق لتسويق هذا السلوك الذي من شأنه أن يلحق ضرراً فادحاً بحاضر السودان ومستقبله وبقدرته على النهوض ومواجهة التحديات، وإن كان قانون حل حزب المؤتمر الوطني سيتم تطبيقه فعلاً، فلا بد من إتاحة الفرصة لإعادة تشكيل حزب آخر لنفس التيار ليكون ضمن المكون السياسي السوداني العام لاعتبارات موضوعية مفهومة.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

2. ترسيخ المسار الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وتوسيع مساحة الحريات

فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن نهج الاستبداد والتسلط والتفرد بالحكم وتعطيل المسار الديمقراطي يخلق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعطل طاقات المجتمع ويدفع المواطنين نحو السلبية والعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية، ويحرم الدولة من فرص التقدم والنهوض.

وفي ظل التطورات التي شهدها السودان خلال الفترة الماضية، فإن الحاجة ماسة لتجاوز مشاعر الإحباط، وتعزيز الخيار الديمقراطي، وآليات التداول السلمي للسلطة، وإزالة كل العوائق التي تحول دون مشاركة المواطنين على أوسع نطاق ممكن في صناعة مستقبلهم.

ومن الأهمية بمكان الخروج في أقرب وقت ممكن من الوضع الاستثنائي والعودة إلى المسار الانتخابي، وهو ما يتطلب إقرار قانون عصري للانتخابات يعبر بعدالة عن الإرادة الشعبية ويضمن توفير إجراءات النزاهة والشفافية في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وليس بالضرورة أن يلتزم بفترة الـ 39 شهراً التي اتفق عليها في اتفاق المرحلة الانتقالية.

3. تحقيق قواعد الإدارة السليمة والشفافية والحاكمة الرشيدة

إن معالجة الاختلالات الجوهرية وتجاوز الأزمات الاقتصادية، يحتاج إلى إرساء قواعد الإدارة السليمة لشؤون الدولة، واعتماد معايير الكفاءة، وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية والحاكمة الرشيدة، ومكافحة جميع مظاهر الفساد الإداري والمالي، بما يعزز فرص النهوض الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستثمار الأمثل لموارد الدولة السودانية التي تملك مقدرات مهمة من شأن توظيفها بصورة صحيحة أن يسهم في خروج السودان من أزمتة الاقتصادية، وأن ينهض بالواقع المعيشي للمواطنين.

4. احترام هوية الشعب السوداني وتجنب مصادمتها

إن احترام الهوية المتجذرة للشعب السوداني وتجنب استفزاز مشاعر المجتمع، عامل مهم من عوامل حفظ الاستقرار في البلاد؛ فالشعب السوداني جزء أصيل من أمته وعمقه العربي والإسلامي، ومن شأن احترام عقيدة المجتمع المسلم وانتمائه القومي وعمقه الأفريقي أن يسهم في تعزيز الوئام الداخلي وأن يعزز مكانة السودان وحضوره العربي والإسلامي والأفريقي.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

وبخلاف ذلك، فإن من شأن التورط باستفزاز المشاعر الوطنية ومصادمة هوية المجتمع أن يهدّد وحدة المجتمع وتماسكه، ويستنزف الدولة السودانية في خلافات وصراعات لا مبرر لها، في وقت هي أحوج ما تكون فيه للتفرغ لمواجهة التحديات الصعبة ومعالجة المشكلات المستعصية.

ويُقترح لذلك عقد مؤتمر وطني لبلورة رؤية موحدة للهوية السودانية (عربي-أفريقي-إسلامي)، لا أن تُحسم هذه المسألة الجوهرية من قبل الحكومة الانتقالية غير المنتخبة، وإنما من قِبَل حكومة منتخبة بعد إجراء الانتخابات العامة في البلاد في أقرب وقت ممكن.

5. تعزيز السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني والحفاظ على وحدة الأراضي السودانية

يتمتع السودان بموقع جيواستراتيجي مميز، وله حدود مع سبع دول أفريقية مجاورة، مرت علاقاته معها بمراحل شدّ وجذب، فهو معنيٌّ من جهة باعتماد سياسات متوازنة مع الأطراف الإقليمية والدولية تقوم على حسن الجوار وتصفير المشاكل، وهو معنيٌّ من جهة أخرى بالحفاظ على سيادته الوطنية واستقلال قراره الوطني، والوقوف أمام التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، ومواجهة الأطماع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لعدد من الأطراف الخارجية ذات الصلة، كما أن الحفاظ على وحدة الأراضي السودانية ومواجهة أي نزعات للانفصال والتقسيم ينبغي أن يبقى في مقدمة الأولويات الوطنية.

The Sudan Crisis: Towards an Exit Strategy

Executive Summary

The political change in Sudan since 19 December 2018 formed a new Arab crisis with many consequences at the political, security, and economic situations in the country and the Arab world at large. As a result, the Arab Crises Team decided this issue will be devoted to further researching the Sudan problem to focus on its environment, background, description, effects. It would also focus on the new structure of the transition phase, the role of players, including the government, and the stands of the local, regional, and international parties. The report would investigate possible future scenarios and suggest an exit strategy.

Sudan witnessed a political and economic crisis. The protests erupted and spread throughout the country, to different cities and towns with the participation of broad social and political sectors. It called for the downfall of the regime. This ACT's report discusses the reasons that stand behind such a crisis. It includes the increase in prices of primary commodities, the internal political tension, the crackdown on freedoms, and political activities. It also includes the U.S. international embargo and the separation of the south and the Loss of significant economic returns, in addition to the military insurgency, especially in Darfour.

The protests witnessed much violence resulting in 10s of deaths, which in turn occurred in the spread and acuteness of these demonstrations. The failure of the government to contain the demonstrations and the declaration of the state of emergency in the whole country on 23 February 2019 inflamed broader actors to participate in these protests. As a result, by 6 April 2019, the mass protests moved to take place in front of the Ministry of Defense, army headquarters, and the republican palace. Such development led to worsening the crisis with risks to increase political instability.

On 11 April 2019, the Security Committee under the leadership of the Defense Minister decided to remove Al Bashir from office with a Transitional Military Council (TMC) taking over under Awad Bin Ouf, ruling the country for two years. They claimed that such change would lead to political reform, general elections for Popular Council, and a civil government. In the following days, however, Ben Ouf and his vice-deputy, the Chief of Staff, resigned. Abdul Fatah Al Burhan was appointed as Council chairman with his deputy being Mohammad Hamdan Doqlo.

By such internal change in the ruling elite, the crisis developed with people's demands becoming increasingly higher. The protesters have been calling for full authority transfer for civilians and to



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

neutralize the army from any political role. As a result, the so-called "Freedom and Change" leadership of demonstrators came to represent the street as a legitimate force. Hence negotiations started with the TMC on 13 April 2019, just two days after the alienation of Al Bashir from his presidency post.

The negotiations witnessed much tension, especially concerning the transitional period and the composite of the ruling council from both military leaders and civilians. The action of security forces to disperse the protestors from the front of the general headquarters of the army has heightened the tension on 3 June 2019. It led to a halt in the negotiation process.

Despite that, the mediation led by Ethiopian Prime Minister Abi Ahmad, together with the African Union, could succeed in bringing up the breakthrough of negotiations between the two sides. It led to the signing of a constitutional document agreed upon by the TMC and "Freedom and Change" representatives in an official ceremony on 7 August 2019. The document stipulated that the transitional period should be no more than three years with the administrative rule of the country at three governing councils: A Sovereign Council with equal membership between military men and civilians with its president alternating in two periods.

The second level of governing is the Council of Ministers that is concerned with the administration of ministries and governmental corporations and the execution of policies. It is to be formed by Freedom and Change leadership. The third level is a Transitional Legislative Assembly composed of 67% of its members by Freedom and Change leaders, and the rest of its members, 33%, to be appointed from other political powers in consultation with Freedom and Change leadership. They agreed to alienate the National Congress Party, which had been the ruling party under the Al-Bashir regime.

This report summarizes the local players' positions. The Ex-ruling Congress Party, the Islamic movement, and their supporters with other factions all have their priorities and capabilities to affect the general scene in Sudan.

The regional and international players' positions are explicitly illustrated in the report. They didn't stand against the change but supported the transitional constitutional agreed document as well as the interim government. However, their priorities were different according to their interests and visions, as interpreted by members of the Transitional Council.

Furthermore, the Arabs and African players focus their priorities on the role that Sudan might plays on specific files and issues concerning the Gulf crisis, war in Yemen and the Nahda Dam



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

Project in Ethiopia, nonetheless the vision towards political Islam which is considered the basis of the former regime in Sudan.

As to other regional and international players, some prioritize building good relations with Sudan as a vital country to the African continent. Other players have sought to change Sudan's positions towards the Palestinian cause. As such, they prefer to focus on commercial relations with Sudan, especially in the petroleum and mineral fields. The U.S. is slowing removing Sudan from its list of countries that support terrorism to assure Sudan's new position not allied with Palestinian resistance. They offer other incentives to encourage Sudan to change as such, including financial support, the exempt, or reschedule of Sudan's external debt.

The report puts forward three scenarios that may govern the future of the Sudan crisis: First, the realization of inclusive national reconciliation; Second, the escalation of disputes, confrontations, and clashes; Third, the continuation of crisis with its grave consequences. The ACT report puts forward the number of parameters/specifics that play an influencing role in defining the crisis and its future. The most prominent determinants are the stands of local parties and flexibilities or rigidity in the management of the crisis. It also includes the dynamics, activism, and role of the Sudanese people in dealing with the crisis. Furthermore, the stands of the regional and international parties and their effective behaviors towards the crisis play a crucial decisive role in the future of the crisis, not to mention the economic pressures.

In light of these defining features, the report concludes that the current "givens" point to the fact that the governing authorities didn't show a real willingness to deal with the rest of the political and ideological players, including the realization of national reconciled social partnership. As far as for the regional players, they have different perspectives on the future Sudan. The new government, up-to-date, has yet been able to realize the demands of people and its achievements still under consideration by people.

As such, the report argues that the crisis will remain to veer between the political and ideological scenarios and towards escalation and confrontation with the last being of higher risk on the unity of Sudan and threats its stability and regional security as well. The report's conclusion encourages the inclusive reconciliation accompanied by earlier general elections to be considered.

The ACT report presents several recommendations in the framework of laying down an exit strategy out of the crisis to guarantee the political stability, security, and the preservation of the territorial integrity of the country and to end the series of alternating rule between civilians and the military. It includes ending internal wars to be replaced by comprehensive peace, the confronting of



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

the economic crisis facing the country, and perpetuate the active role of Sudan in its Arab-Islamic depth and its African regional duties. Realization of inclusive national reconciliation and the adoption of partnership as the right approach with general elections to be held in the country for legitimacy of governance with a democratic route to peaceful authority exchange.



فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team

الأزمة السودانية.. استراتيجية الخروج

Table of Contents

Crisis Background.....	5
The Crisis Components and Elements	9
The Motives and Reasons behind Crisis	13
The New Structure of the Transition Phase and its Challenges.....	13
The Local Players' Positions	15
The Regional and International Players' Positions	18
Possible Scenarios	23
Exit Strategy	31
Executive Summary	35

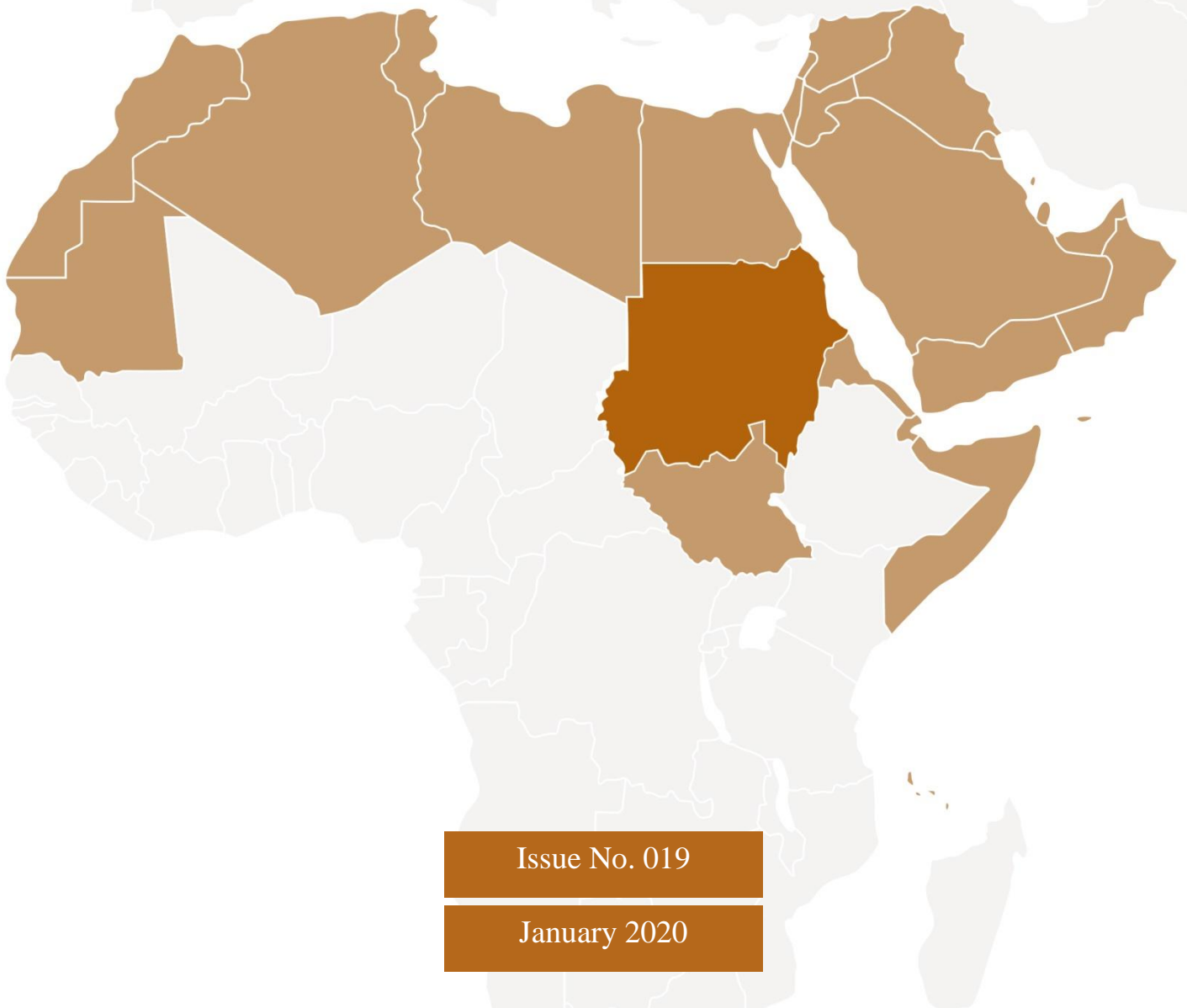


مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن
Middle East Studies Center - Jordan

Arab Crises Team-ACT

The Sudan Crisis

Towards an Exit Strategy



Issue No. 019

January 2020